الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلة عِلمية مُحكمة

فصلية دورية

تصدر عن كلية التربية للبنات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثالث والثلاثـــــون (٣٣) الجزء الثاني
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦\٦\١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(33) ، الثالث والثلاثين ، بتأريخ 15/6/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/6/15

(ج ٢)

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	السماع عند ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد	وسن رياض نارس حاجم أ.د. هدى محمد صالح	١-٢٦
٢.	القراءات المتواترة التي انكرها الامام الطبري في سورة يونس والرد عليه	م.م الهام زيد عبيد أ . د . محمود دهام نايف	٢٧-٦٢
٣.	واقع استعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تدريس القرآن الكريم والتربية الاسلامية للمرحلة الاعدادية من وجهة نظر مدرسي المادة	ميس سعود علي أ.م.د عبد الباسط عباس محمد	٦٣-٨٥
٤.	جماليات الصورة البيانية في كتاب خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)	رونق سامي مطلك محمد أ .د بان كاظم مكي	٨٦-١٠٨
٥.	الدلالة الصوتية والصرفية للجذرين (كتم) و (سرر) في العربية	تبارك أحمد علي هيل أ. م.د لمياء عبد الله عبد الحسين	١٠٩-١٢٩
٦.	الوسائل التعليمية وأثارها المبتغاة من الرحلات التعليمية في منهج القرآن الكريم والسنة النبوية	آية سمير داود أ. م.د. ليث حسن علوان	١٣٠-١٥٤
٧.	نهاية غرناطة وأرثها الحضاري (٦٣٥-٨٩٧هـ / ١٢٣٧-١٤٩٢م)	سرى فخري عبدالرزاق أ.د رياض احمد عبيد العاني	١٥٥-١٨٢
٨.	معاناة المرأة في المنجز القصصي لزيد الشهيد دراسة موضوعية	نور الهدى عمار قاسم جابر أ.د زينب عبد الأمير حسين	١٨٣-٢١٣
٩.	فاعلية أنموذج (4E x 2) في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية والإتجاه نحوها	هوازن حسين شحاذه الفراجي أ.د. حسام عبد الملك عبد الواحد العبدلي	٢١٤-٢٤٩
١٠.	أبنية الأفعال المزيدة ودلالتها في ديوان يحيى بن حكم الغزال (ت ٢٥٠هـ)	دينا عباس جمعة ا.د. خولة عبيد خلف	٢٥٠-٢٧١
١١.	"البنية الموضوعية والتنظيم التشريعي في سورة التوبة دراسة تحليلية"	رند رعد مهاوش أ.د. رائد يوسف جهاد	٢٧٢-٢٨٧
١٢.	أحكام خِطبة المعتدة ونكاحها في الآية ٢٣٥ من سورة البقرة: دراسة موازنة بين الكيا الهراسي وابن العربي في كتابيهما "أحكام القرآن"	رشا داود سلمان أ.د. رنا صميم صديق	٢٨٨-٣١٢

١٣.	شعرية العنونة في روايات راسم الحديثي	فردوس جاسم محمد كاظم أ.د. زينب عبد الأمير حسين	٣١٣-٣٢٩
١٤.	مكونات المجتمع في كتاب البلدان لليعقوبي (المتوفى بعد ٢٩٢هـ/٩٠٤م) دراسة تاريخية	براء عباس احمد حسن أ.د. ساجده محمد زكي	٣٣٠-٣٥٢
١٥.	ترجيحات الشيخ رشيد الموصلي في تفسيره (أولى ما قيل) إبراهيم أُنموذجًا	مريم إحسان فاضل أ.د سعد أحمد علوان	٣٥٣-٣٨٤
١٦.	منهج الشيخ رشيد الموصلي في الترجيح من خلال تفسير (أولى ما قيل)	مريم إحسان فاضل أ.د سعد أحمد علوان	٣٨٥-٤٠٣
١٧.	**Teaching Performance Development Through Reflective Practice**	هاجر مجيد رشيد سبع ا.د. شذى كاظم السعدي	٤٠٤-٤٢٦
١٨.	العلاقات البريطانية والفرنسية وأثرها على اليابان ١٨٦٤-١٨٦٦	غادة حسين موسى أ.د. شيماء فاضل مخيبر	٤٢٧-٤٥٠
١٩.	**Exploring the Dyslexic Indicators Among the Iraqi Secondary School Students: A Cross-sectional study**	رسل فاروق حسن ا.د. شيماء مهدي صالح	٤٥١-٤٧٠
٢٠.	بنية قصيدة الرثاء بين ابن حمديس (ت٥٢٧هـ) وأسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ) دراسة موازنة	أماني محمد خلف أ.د. صالح أحمد رشيد	٤٧١-٤٨٥
٢١.	عهد الميجي في اليابان عام ١٨٦٨ وأثره في الإصلاح والتحديث	عائشة محمد محمود أ.د. عصام عبد الغفور عبدالرزاق	٤٨٦-٥١١
٢٢.	الصمت الاختياري وعلاقته بالحماية الزائدة لدى أطفال الرياض	زهراء حسن علي أ.د.فؤاد علي فرحان	٥١٢-٥٤٠
٢٣.	منهج الإمام الآبادي (ت١٣٣٣هـ) في تناول الَمكيَّ والمدنيَّ في تفسيره الإكليل على مدارك التنزيل	كوثر خضير خلف ا.م د هدى عبد الخالق	٥٤١-٥٥٩
٢٤.	التشريعات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة العراقية	م.م هالة مناضل عباس أ.م.د فراس يوسف قنبر	٥٦٠-٥٧٦
٢٥.	المقاربات الشكليه للخزف العراقي و العالمي المعاصرين (دراسه مقارنه)	رسل عدنان اعبيد أ.م.د. احمد جعفر حسين	٥٧٧-٥٩٨

٢٦.	الفوائد المستنبطة من (اهدنا الصراط المستقيم)عند الإمام ابن جماعه (ت: ٧٣٣هـ)(عرض ودراسة)	نور أسعد محمد عداي أ.م.د. أحمد محمود أحمد الجبوري	٥٩٩-٦١٩
٢٧.	توحيد الله تعالى عند المتكلمين و اهل التصوف مع رأي الامام الهجويري في هذه المسألة (عرض و دراسة)	عائشة ثامر عبد الرحمن أ.د أحمد هاشم رحيم	٦٢٠-٦٣٩
٢٨.	اثر الصيام في تهذيب النفس وبناء الشخصية في القران والسنة	اسراء غانم عبود أ.م.د. ازهار يحيى قاسم	٦٤٠-٦٧٣
٢٩.	"فاعلية استراتيجية ٥٥٥٥)) في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية "	طيبة رائد جمعة أ.م.د. زينة مجيد ذياب الكبيسي	٦٧٤-٦٩٤
٣٠.	في تحصيل طالبات الصف (AI) فاعلية توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي الثاني المتوسط في مادة القرآن الكريم والتربية الاسلامية	ورود فلاح جاسم ذيب أ.م.د. زينة مجيد ذياب الكبيسي	٦٩٥-٧٢٣
٣١.	أثر عملية الطرد في تغير الواقع الديموغرافي للموريسكيين في شبه الجزيرة الإيبيرية١٦٠٩-١٦١٥ (دراسة تاريخية)	ميس محمد مخيلف الساعدي أ.م.د. عبد الوهاب صالح محمود	٧٢٤-٧٤١
٣٢.	العلاقات السياسية الأمريكية المكسيكية قضايا(الحدود – الهجرة- المخدرات) ١٩٨١_١٩٨٨	شمس مؤيد عباس أ.م.د. عبد الوهاب صالح محمود	٧٤٢-٧٦٥
٣٣.	أثر استراتيجية جيجسو **jigsaw** في تحصيل طالبات الصف الرابع الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية وتنمية تفكيرهن الايجابي	شهد لؤي صالح حسن الربيعي أ.م.د.عبد الباسط عباس محمد	٧٦٦-٧٩٣
٣٤.	أثر استراتيجية شبكة الاسئلة في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية	عبير عبد الوهاب نجم أ.م.د.عمر محمد علوان أ.م.د.الاء حسين عبد	٧٩٤-٨٢١
٣٥.	قراءة أنطولوجية أسطورية في ضوء نقد وهب رومية	رفاه حامد عبيد أ.م.د.وصال كاظم حسين	٨٢٢-٨٣٨

٣٦.	"تأثير سلوك الإهمال وتباين حجم المقياس على مقاييس الشخصية في ضوء نظرية السمات الكامنة"	م. م صباح نجم عبد التميمي ا. د. صفاء طارق حبيب	٨٣٩-٨٧٣
٣٧.	الفكر السوقي: التحول الاستراتيجي للقوة البحرية في الدولة الاموية	براء خلف جاسم أ.د رياض احمد عبيد	٨٧٤-٨٩٣

العلاقات السياسية الأمريكية المكسيكية قضايا(الحدود - الهجرة- المخدرات) ١٩٨١_١٩٨٨

U.S.–Mexico Political Relations: The Triad of Border, Migration, and Narcotics (1981–1988)

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية–المكسيكية، أمننة الحدود، السيادة التشريعية، قانون إصلاح الهجرة (IRCA)، الكونغرس الأمريكي، مكافحة المخدرات.

Keywords: U.S.–Mexico Relations, Border Securitization, Legislative Sovereignty, IRCA 1986, Narcotics Trafficking, U.S. Congress.

شمس مؤيد عباس

Shams Moayad Abbas

أ.م.د. عبد الوهاب صالح محمود

كلية التربية _ الجامعة العراقية

College of Education- Al Iraqia University

shams.m.abas.hasan@aliraqia.edu.iq

المستخلص

تستقصي هذه الدراسة التحولات البنيوية في العلاقات الأمريكية–المكسيكية بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨، مع التركيز على ديناميكيات التداخل بين ملفات الحدود، الهجرة غير النظامية، والاتجار بالمخدرا, تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العلاقة الثنائية انتقلت من "إدارة الأزمات التقليدية" إلى نموذج "الأمننة التشريعية"، حيث تم دمج هذه القضايا ضمن إطار أمني سيادي واحد, اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي لتفكيك الوثائق الرسمية ومحاضر جلسات الكونغرس، وخلصت إلى أن أزمة الدين المكسيكي عام ١٩٨٢، وتداعيات مقتل العميل "كامارينا" عام ١٩٨٥، شكلتا المحركين الأساسيين لإعادة تعريف الحدود كمنطقة عمليات أمنية صِرفة, كما أثبتت الدراسة أن هذه الحقبة شهدت نقل ثقل صناعة القرار تجاه المكسيك من الدبلوماسية الرئاسية إلى السلطة التشريعية (الكونغرس)، مما أدى إلى مأسسة الرقابة الأمريكية عبر آلية "التصديق السنوي" وقوانين عام ١٩٨٦ الاتحادية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية–المكسيكية، أمننة الحدود، السيادة التشريعية، قانون إصلاح الهجرة (IRCA)، مكافحة المخدرات، الكونغرس الأمريكي.

Abstract

This study investigates the structural shifts in U.S.–Mexico relations from 1981 to 1988, focusing on the complex interplay between border security, irregular migration, and narcotics trafficking. The study posits that bilateral relations transitioned from "traditional crisis management" toward a "legislative securitization" model, where these issues were integrated into a unified national security framework. Utilizing a historical-analytical approach to deconstruct official documents and Congressional hearing transcripts, the research concludes that the 1982 Mexican debt crisis and the 1985 "Camarena" incident were the primary catalysts for redefining the border as a strictly securitized zone. Furthermore, the study demonstrates a significant shift in decision-making power from presidential diplomacy to the U.S. Congress, institutionalizing American oversight through the "Annual Certification" mechanism and the 1986 federal statutes.

Keywords: U.S.–Mexico Relations, Border Securitization, Legislative Sovereignty, IRCA 1986, Narcotics Trafficking, U.S. Congress.

المقدمة

شهدت العلاقات الأمريكية–المكسيكية خلال ثمانينيات القرن العشرين تحولًا تدريجيًا في طبيعة القضايا الحاكمة للتفاعل الثنائي، حيث انتقلت من إطار العلاقات الدبلوماسية التقليدية إلى نموذج أكثر تعقيدًا يقوم على تداخل الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والتشريعية، وقد برزت قضايا الحدود والهجرة غير النظامية والمخدرات بوصفها ملفات مترابطة لا يمكن فصلها في التحليل السياسي، إذ أعادت هذه القضايا تشكيل أولويات السياسة الأمريكية تجاه المكسيك، خصوصًا مع تصاعد الاهتمام التشريعي داخل الكونغرس الأمريكي بمسائل ضبط الهجرة وأمن الحدود، كما شكلت الأزمة الاقتصادية المكسيكية عام ١٩٨٢ نقطة تحول مركزية في مسار العلاقة الثنائية، إذ أدت إلى زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة نحو الولايات المتحدة، وهو ما دفع صناع القرار الأمريكيين إلى إعادة تعريف الهجرة ضمن إطار أمني–اقتصادي بدلاً من اعتبارها ظاهرة سكانية فقط، و وفي المقابل، اتسمت سياسات إدارة الرئيس رونالد ريغان بتصاعد الاتجاه نحوط"أمننة" قضايا الحدود، من خلال تعزيز الأدوات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالهجرة ومكافحة المخدرات، الأمر الذي أسهم في إدخال العلاقة الثنائية في مرحلة جديدة من التفاعل المركب بين التعاون المؤسسي والتوترات السياسية، و تتحدد هذه الدراسة إطارياً بالفترة الممتدة بين عامي (**١٩٨١–١٩٨٨**)، وهي الحقبة التي تزامنت مع إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وفترتي الرئاسة المكسيكية لكل من "خوسيه لوبيز بورتيو" و"ميغيل دي لا مدريد", ويأتي اختيار هذا المدى الزمني لكونه يمثل "المختبر التشريعي والأمني" الذي تشكلت فيه القواعد الحاكمة للعلاقة الثنائية المعاصرة؛ ففي بدايتها (١٩٨١) بدأت ملامح مأسسة الحوار عبر اللجان الثنائية، وفي ختامها (١٩٨٨) اكتملت بنية "الضبط الشامل" بصدور حزمة القوانين الاتحادية الصارمة وبدء العمل بآلية "التصديق" السيادية.

أما عن أسباب اختيار الموضوع، فتتجلى في عدة اعتبارات علمية ومنهجية منها رصد كيفية انتقال ملفي الهجرة والمخدرات من قضايا "اجتماعية–إقليمية" إلى ملفات "أمن قومي" سيادية داخل أروقة الكونغرس الأمريكي، مما أحدث تغييراً بنيويًا في طبيعة التعامل مع الدولة المكسيكية، بالاضافه الى الرغبة في تفكيك الجدلية القائمة بين الانهيار الاقتصادي المكسيكي (أزمة ١٩٨٢) وتصاعد وتيرة التشريع الأمني الأمريكي، وكيف وُظفت الأزمات المالية لتبرير التوسع في أدوات الرقابة الحدودية، و سد الثغرة البحثية المتعلقة بدور "الكونغرس" كلاعب مركزي في رسم السياسة الخارجية تجاه المكسيك، وتجاوز التفسيرات التقليدية التي حصرت العلاقة في الدبلوماسية الرئاسية فقط.

اهمية الدراسة

تتجلى القيمة العلمية لهذه الدراسة في تقصيها لمرحلة تاريخية فارقة من العلاقات الأمريكية–المكسيكية، وهي الفترة التي شهدت إعادة صياغة جدلية السيادة والتعاون ضمن فضاء حدودي

ديناميكي، إذ لم تعد الحدود مجرد حيز جغرافي سكوني، بل تحولت إلى فضاء تقاطعت فيه التوجهات الاقتصادية مع الهواجس الأمنية، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من معالجته لثلاثية الهجرة، والحدود والمخدرات كبنية عضوية متماسكة، إذ جرى إعادة إنتاج كل ملف وتشكيله في ضوء الملفات ا لأخرى، ما أتاح فهماً أعمق لجوهر التفاعل الثنائي، و كشف ذلك الترابط عن الدور المحوري المتصاعد للمؤسسات الأمريكية، ولا سيما الكونغرس، في دمج هذه القضايا ضمن مسارات السياسة العامة، وهو ما انعكس بشكل مباشر وبنيوي على مسار العلاقات بين البلدين.

منهجية الدراسة

اتخذت الدراسة من المقاربة التاريخية–التحليلية ركيزة منهجية لها، حيث لا تكتفي بالسرد الزمني لتطور العلاقات الثنائية بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨، بل عملت على تفكيك الوثائق الرسمية ومحاضر جلسات الكونغرس والخطاب السياسي والتشريعي لاستنتاج التحولات البنيوية في تلك الحقبة، كما وظفت أدوات التحليل لتفسير التشابك بين المحركات الاقتصادية والسياسية والهواجس الأمنية، مستهدفةً استكشاف الآليات التي تفاعلت من خلالها هذه العوامل في صياغة وإعادة تعريف سياسات الحدود وديناميكيات الهجرة.

فرضية الدراسة

تبنت الدراسة فرضية مفادها أن نمط العلاقات الأمريكية–المكسيكية في الفترة (١٩٨١–١٩٨٨) تجاوز التصنيفات التقليدية التي فصلت بين التعاون والصراع، وبدلاً من ذلك، تشكلت العلاقة ضمن نموذج "تفاعلي مركب" جمع بين التنسيق الإداري والمؤسسي من جهة، والتوترات الهيكلية من جهة أخرى. ويُعزى هذا النمط إلى التشابك بين الأزمات الاقتصادية، وتدفقات الهجرة، وتحديات الأمن الحدودي، مما جعل هذه الملفات وحدة واحدة لا تنفصل في أجندة السياسة الخارجية للبلدين. و بناءً على تلك الفرضية ، تمحورت الدراسة حول تساؤل رئيسي: كيف أعادت الدولة الأمريكية تشكيل علاقتها بالمكسيك عبر بوابة "الأمننة التشريعية" بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨؟ وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١. إلى أي مدى ساهم الكونغرس الأمريكي في تحويل "أزمة الدين المكسيكية لعام ١٩٨٢" من معضلة مالية إقليمية إلى مبرر قانوني لفرض عقوبات التوظيف وضبط سوق العمل الداخلي؟
٢. كيف أدت حادثة مقتل العميل "كامارينا" (١٩٨٥) إلى ولادة عقيدة "السيادة العابرة للحدود"، وكيف انعكس ذلك في منح الوكالات الاتحادية (مثل DEA وINS) صلاحيات تنفيذية تتجاوز البروتوكولات الدبلوماسية التقليدية؟
٣. ما هو الدور الذي لعبته آلية "التصديق السنوي" التي استحدثها قانون ١٩٨٦ في تحويل المكسيك من "شريك استراتيجي" إلى "خاضع لتقييم سيادي" من قبل المشرع الأمريكي؟

٤. هل نجحت الأطر المؤسسية (اللجان الثنائية والمؤتمرات البرلمانية) في خلق توازن حقيقي بين الهواجس الأمنية لواشنطن وبين تطلعات المكسيك للحفاظ على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي؟

أولا: الإطار البنيوي للعلاقة الأمريكية المكسيكية(١٩٨١-١٩٨٢)

شهدت بداية العام ١٩٨١، العلاقات المكسيكية-الأمريكية توترٌ بنيوي قائم حول الحدود والهجرة غير النظامية، وتوترٌ سياسي حول مستقبل التعاون الإقليمي والاقتصادي ، و لم تكن هذه التوترات جديدة، لكن الجديد كان أن الطرفين تحركا باتجاه إطار مؤسسي سمح بإدارة الملفات بدل الاكتفاء بإخماد أزماتها، وتجسّد ذلك لاحقًا في إنشاء اللجنة الثنائية الأمريكية-المكسيكية خلال العام نفسه بوصفها منتدى منتظمًا للقاءات على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين، ذلك أن الملفات الحساسة (الهجرة، المخدرات، الحدود، الاقتصاد) لم تعد تُترك للمبادرات العشوائية أو الاتصالات المؤقتة، بل دخلت مساراً من الجدولة السياسية الرسمية بين البلدين[١].

كان الرئيس الأميركي رونالد ريغان (Ronald Reagan)[٢] قد اجرى لقاءً رسميًا مع نظيره المكسيكي خوسيه لوبيز بورتيو (José López Portillo) [٣] في التاسع من حزيران عام١٩٨١ تناولا فيه قضايا التعاون الإقليمي , والسياسات الاقتصادية , والأمنية المتصلة بالمنطقة الكاريبية[٤] ، وأشار نصّ تصريحات ريغان في مراسم وداع بورتيو إلى أنّ المحادثات ركزت على مستقبل العلاقات بين البلدين ضمن أفق من التعاون الأميركي-المكسيكي-الكاريبي المشترك وهو ما عكس إدراك الطرفين لضرورة تجاوز المعالجة الثنائية الضيقة نحو مقاربةٍ إقليمية ربطت الاقتصاد بالأمن[٥].

شهدت العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والمكسيك في عام ١٩٨٢ تحولًا تدريجيًا من إدارة تقليدية لملف الهجرة إلى مقاربة أكثر توترًا وتعقيدًا، وذلك في ظل تصاعد الضغوط الاقتصادية داخل المكسيك واقترابها من أزمة حادة

وفي المقابل، اتجهت واشنطن نحو توسيع مفهوم الضبط ليشمل سوق العمل إلى جانب الحدود، بما يعكس إعادة تعريف تدريجية لملف الهجرة ضمن إطار أمني-اقتصادي، وقد بدأ الخطاب السياسي الأمريكي ينظر إلى الهجرة المكسيكية بوصفها تهديدًا اجتماعيًا واقتصاديًا داخل الولايات الحدودية، في حين تعاملت الحكومة المكسيكية مع هذه التدفقات باعتبارها انعكاسًا لاختلالات بنيوية في سوق العمل الداخلي وليس مجرد حركة سكانية مؤقتة أو عابرة[٦].

سّعت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان لمنطق ضبط الحدود ليشمل سوق العمل والحدود معًا، في حين فسّرت حكومة المكسيك في بدايات انتقال السلطة إلى ميغيل دي لا مدريد ((Miguel de la Madrid)) [٧]تدفقات الهجرة بوصفها نتيجة لاختلالات سوق العمل و ليس بوصفها مخالفة قانونية مجردة ، واعتمد الكونغرس الامريكي مرجعية تقرير اللجنة المختارة للهجرة

وسياسة اللاجئين (Select Commission on Immigration and Refugee Policy)[٨] الصادر في سابق عام ١٩٨١، وهو ما رسّخ التعامل مع الهجرة كقضية سياسة عامة مرتبطة بالاقتصاد والعمل، ودفع مؤسسات مثل دائرة الهجرة والتجنيس (Immigration and Naturalization Service) [٩]ودورية/حرس الحدود الأميركي (U.S. Border Patrol)[١٠] إلى توسيع خطاب "الضغط الحدودي، الأمر الذي شكّل توترًا ثنائيًا مبكرًا، إذ هيّأت واشنطن أرضية تشريعية لضبط الهجرة، بينما قاومت المكسيك تحويل تلك القضية إلى أداة ضغط تمس الجاليات والسيادة[١١].

وعطفًا على ذلك، نقل وزير المالية المكسيكي خيسوس سيلفا هيرتسوغ (Jesús Silva Herzog) [١٢]الأزمة إلى مستوى جديد في الثالث عشر من آب عام ١٩٨٢ ، حين أعلن عجز المكسيك عن الاستمرار في خدمة الدين الخارجي، ثم أبلغ دوائر أميركية شملت وزارة الخزانة , والاحتياطي الفدرالي , **بأن المكسيك «لم تعد قادرة على الاستمرار في خدمة دينها»**[١٣] ، ومن ثم، رفع ذلك التحول دوافع الهجرة بفعل الانكماش، ويُفسَّر ذلك بوصفه لحظة مفصلية أعادت تشكيل العلاقة الثنائية، إذ لم تعد الهجرة نتيجة هامشية لاختلالات اقتصادية، بل إلى عامل ضاغط أعاد إدراج الحدود ضمن أولويات الأمن القومي الأمريكي، وفي المقابل زاد حساسية الكونغرس وإدارة الرئيس رونالد ريغان تجاه ولايات الحدود , وفوق ذلك، ظهر التداخل الثلاثي مبكرًا، إذ ضغطت الهجرة على سوق العمل والخدمات، و تحولت الحدود إلى خط دفاع إداري وسياسي، و أستفادت شبكات التهريب التي لاحقتها إدارة مكافحة المخدرات الامريكية من اضطراب الاقتصاد الحدودي ، وأدخل ملف المخدرات في مناقشات العلاقة الثنائية، وفي امتدادٍ مباشر للأزمة، حوّل الرئيس المكسيكي الانهيار المالي إلى قرارٍ سيادي واسع الأثر في الأول من أيلول عام ١٩٨٢ عندما أعلن تأميم البنوك وفرض ضوابط على النقد الأجنبي، وهي خطوةٌ وُصفت في الأدبيات المتخصصة بأنها ضمت مرسومين مهمين هما مرسوم تأميم البنوك الخاصة في المكسيك، الذي نقل ملكية البنوك الخاصة إلى الدولة في محاولة لوقف هروب رؤوس الأموال والسيطرة على النظام المالي، و مرسوم فرض نظام عام من ضوابط صرف العملة الأجنبية الذي قيد حركة العملة الأجنبية والسيطرة على تحويلاتها لمواجهة أزمة صرف العملة وهروب رؤوس الأموال من الاقتصاد المكسيكي[١٤]، و ارتبطت موجة التقشف والانكماش اللاحقة بزيادة ضغوط سوق العمل داخل المكسيك، وهو ما دفع تدفقات العبور إلى الولايات المتحدة إلى أن تُقرأ بوصفها نتيجةً اقتصادية مباشرة لا حركةً سكانية عابرة ، وفي المقابل، أدرجت واشنطن الملف ضمن نقاشات اتحادية أكثر اتساعًا حول ضبط سوق العمل وضبط الحدود بحيث اصبح التعامل مع الهجرة جزءًا من مسارٍ سياسي وتشريعي يتجاوز إدارة المعابر إلى إعادة تعريف قواعد العمل والتحقق والعقوبات داخل الولايات المتحدة الامريكية [١٥].

وفي ختام ذلك المسار، ورث الرئيس المكسيكي ديلا مدريد دولة مثقلة بالدين في الأول من كانون الأول عام ١٩٨٢ حين تسلّم الرئاسة، ثم دفع باتجاه التقشف وإعادة الهيكلة، ما عمّق ضغوط سوق العمل ووسّع دوافع الهجرة, وفي المقابل، تعاملت إدارة الرئيس الامريكي رونالد ريغان ومؤسسات مثل دائرة الهجرة (والتجنيس) وحرس الحدود الأميركي ووزارة العدل الأميركية (Department of Justice) مع ذلك المسار بوصفه مؤشرًا على تصاعد الضغط الحدودي، ووسّعت الربط السياسي بين الهجرة والتهريب بما هيّأ التقاء المسارات الثلاثة في العام التالي ، تشريع قاده الكونغرس عبر لجنة القضاء في مجلس النواب (House Committee on the Judiciary) ولجنة القضاء في مجلس الشيوخ (Senate Committee on the Judiciary)[١٦]، وتطبيق ميداني على الحدود، وتصاعد أمني في المخدرات قاده إدارة مكافحة المخدرات (Drug Enforcement Administration)[١٧]وهي البنية التي ستصل لاحقًا إلى ذروة تشريعية عبر قانون اتحادي (Public Law 99-570) وقانون اتحادي (Public Law 99-603)[١٨].

ثانيا: الصراع التشريعي الأمريكي و الضغط الحدودي (١٩٨٢-١٩٨٤)

شهد مطلع العام ١٩٨٣ افتتاح الكونغرس الأميركي في السابع عشر من شباط عام١٩٨٣ المسار التشريعي الأكثر تأثيرًا في "قوانين الحدود، إذ قدم مجلس الشيوخ مشروع قانون (S. 529)، و مشروع مجلس النواب (H.R. 1510)، وهو ما حوّل الهجرة من ملف اتحادي صاغ داخل لجنة القضاء في مجلس الشيوخ ولجنة القضاء في مجلس النواب (House Committee on the Judiciary) بوصفه سياسة تعمل على ضبط سوق العمل , "ويعكس هذا التصاعد في الدور التشريعي انتقال مركز صناعة القرار من الدبلوماسية التنفيذية إلى المجال التشريعي، بما أدى إلى تحويل قضايا الهجرة والحدود من ملفات تفاوضية ثنائية إلى سياسات داخلية ذات أثر خارجي مباشر، وعلى الجانب المكسيكي، أدركت حكومة الرئيس ميغيل دي لا مدريد أن التشريع الأميركي لم يكن شأنًا داخليًا محضًا، اذ ان أي تشديد على التوظيف أو الإقامة كان يمس الجاليات المكسيكية مباشرة، واعادة تشكيل الاقتصاد الحدودي، ودفع في الوقت نفسه إلى إعادة تنظيم مسارات العبور غير النظامي التي تداخلت عمليًا مع شبكات التهريب[١٩].

دشّنت اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ عبر اللجنة الفرعية للهجرة وسياسة اللاجئين (Subcommittee on Immigration and Refugee Policy)[٢٠] جلسات الاستماع في الرابع والعشرون من شباط عام ١٩٨٣ بشأن مشروع (S. 529)[٢١] ، ثم تابعت الجلسات في الخامس والعشرين والثامن والعشرين من شباط ثم السابع من آذار [٢٢] من العام نفسه، وهو تسلسل ثبّت انتقال الملف إلى يومية تشريعية لا تُفهم بمعزل عن الحدود ، وفي السياق ذاته، وسّعت مؤسسات التنفيذ الأميركية لاسيما حرس الحدود منطق التطبيق الميداني بوصفه امتدادًا طبيعيًا

للغة الكونغرس حول التحقق والعقوبات، بينما وجدت إدارة مكافحه المخدرات في تصاعد خطاب العبور غير النظامي مساحة سياسية أوسع لتشديد ملاحقة شبكات التهريب التي إستفادت من الفوضى الاقتصادية الحدودية ، وبذلك، ارتبطت الهجرة بالمخدرات عبر بوابة واحدة هي الحدود بوصفها مجال ضبط اتحادي متنامٍ، و لم يكن الربط بين الهجرة غير النظامية وتهريب المخدرات انعكاسًا لواقع ميداني خالص، بقدر ما كان نتاجًا لخطاب سياسي وأمني داخل الولايات المتحدة سعى إلى توحيد مصادر التهديد ضمن إطار واحد لتبرير توسيع أدوات الضبط الحدودي." [٢٣].

نقلت اللجنة القضائية في مجلس النواب النقاش إلى المجلس الأدنى حين افتتحت جلسات الاستماع على مشروع (H.R. 1510) [٢٤]في الأول من آذار عام ١٩٨٣، ثم تعددت الجلسات للمدة من (الثاني _السادس عشر) من آذار من العام نفسه [٢٥] ، وعلى نحوٍ أكثر وضوحًا، ركّزت جلسات النواب على العلاقة بين الهجرة وسوق العمل، أي على تحويل الضبط" إلى قواعد مست التوظيف والتحقق في الداخل الأميركي، وهو ما ضاعف أثر الحدود، لأن التطبيق كان سيقع على الولايات الحدودية وعلى قطاعات عمل اعتمدت كليا على العمالة المهاجرة[٢٦]، و بالمقابل، رأت الدولة المكسيكية في التوجهات الأمريكية نوعاً من "الضغط المزدوج"؛ حيث تقاطعت مسببات الهجرة القسرية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي مع المسار التشريعي لواشنطن الذي حوّل العبور البشري إلى قضية قانونية طويلة الأمد. هذا التداخل دفع المكسيك لرفض محاولات دمج ملفي الهجرة والمخدرات في قالب أمني واحد، باعتبار ذلك ذريعةً لتكريس سياسة "الأمننة" الشاملة عند الحدود وتبرير التدخل في الشؤون السيادية تحت غطاء مكافحة التهديدات المشتركة، وهو ما انعكس في تحول الحدود من مجرد خط جغرافي إلى نظام رقابة هيكلي يمتد إلى عمق المؤسسات الاقتصادية الأمريكية؛ مما عنى أن واشنطن بدأت في صياغة سياسة "الاحتواء المزدوج" التي لا تكتفي بصد العابرين، بل تلاحق مسببات بقائهم اقتصادياً، وهو ما وضع الدولة المكسيكية في مواجهة استحقاق سيادي معقد يربط بين عجزها عن توفير فرص العمل وبين تزايد الوصاية التشريعية الأمريكية على حركية سكانها. [٢٧]

شهد ختام تلك الدورة، نهاية جلسات الاستماع الأساسية لعملها بحلول السادس عشر من آذار عام ١٩٨٣، ثم انتقلت مشاريع التشريع إلى مرحلة الصياغة والتعديل وبناء التوافقات، وهي مرحلة اثبّتت أن الهجرة اضحت ملفًا اتحاديًا كتب قواعده الكونغرس وطبقها جهاز تنفيذي واسع ، وعليه، تبلور الأثر الثنائي على نحو أكثر صرامة فالكونغرس الأميركي كان قد بدأ يوضع قواعد تُطبّق داخل الولايات المتحدة لكنها تُنتج نتائج خارجية على المكسيك[٢٨].

تقدّم مسار العلاقة الثنائية إلى طورٍ أكثر علانية في مطلع ١٩٨٤، عندما استقبلت واشنطن الرئيس المكسيكي ميغيل دي لا مدريد في السادس عشر من أيار عام ١٩٨٤، وهي زيارة لم تُقرأ بوصفها بروتوكولًا رئاسيًا فحسب، بل ظهرت بوصفها لحظة سياسية كاشفة لأن دي لا

مدريد خاطب في اليوم نفسه جلسةً مشتركة للكونغرس، الأمر الذي أثبت أن إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان كانت قد رفعت ملفات الحدود , والهجرة , والمخدرات إلى مستوى إدارةٍ موحّدة تُدار من خلال الرئاسة والمؤسسات التشريعية في آنٍ واحد[٢٩], وفي ضوء ذلك، بدا أن الرسالة الأميركية لم تكن محصورة في التأكيد على "العلاقة الخاصة" مع المكسيك، بل امتدت إلى تثبيت فكرة أن الضبط—بصيغته التشريعية والتنفيذية—أصبح جزءًا من تصور أوسع للأمن الاجتماعي , والاقتصادي , في الولايات المتحدة، وهو ما جعل الزيارة تُقرأ داخل المكسيك بوصفها اختبارًا مبكرًا لحدود المناورة السياسية أمام ضغط الكونغرس وأجهزة التنفيذ[٣٠].

اتخذت الزيارة للرئيس المكسيكي للولايات المتحدة الامريكية في اليوم التالي، طابعًا أكثر مباشرة حين عقد الرئيسان ريغان ودي لا مدريد لقاءات علنية ضمن أعمال "المؤتمر البرلماني الأميركي–المكسيكي"، ثم أدلى الرئيسان بتصريحات مشتركة أعادت إبراز منطق "التنسيق" بوصفه الإطار السياسي الذي عمل على تشديد التطبيق على الأرض[٣١] ، وعلى هذا الأساس، ارتفعت مكانة الاجهزة التشريعية والأمنية معًا لأن الزيارة وفّرت سياقًا رسميًا جمع بين ما كان قد ناقش داخل الكونغرس من تشريعات ضبط سوق العمل والتحقق والعقوبات، وبين ما فعلته أجهزة مثل دائرة الهجرة والتجنيس وحرس الحدود الأميركي على الحدود الجنوبية، بالتوازي مع تصاعد حضور إدارة مكافحة المخدرات في خلفية العلاقة الثنائية [٣٢].

وفي أعقاب تصويت مجلس النواب في العشرين من حزيران عام١٩٨٤ على مشروع إس. (٥٢٩) بصيغة معدّلة "بدلًا من" إتش. آر. (١٥١٠)، اتخذ ملف الهجرة داخل واشنطن شكلًا تشريعيًا واضح المسار، لأن النص لم يعد مجرد مقترح داخل اللجان بل أصبح مشروعًا مُقَرًّا من أحد المجلسين، وهو ما أدخل العلاقة الثنائية في مرحلة تُقاس فيها التغيرات وفق أرقام وتصويتات لا وفق تصريحات فقط[٣٣]، و قد أخذت السلطة التنفيذية الصرف على أساس أن التشريع المتقدم داخل الكونغرس محتاج إلى واقع تطبيقي على الأرض لتبرير تشديد الضبط، وهو ما أعاد إبراز الدور التنفيذي لهيئات مثل دائرة الهجرة والتجنيس , وحرس الحدود الأميركي , تحت مظلة وزارة العدل الأميركية، وقد التقطت الوثيقة الرئاسية الصادرة في السابع عشر من أيار عام ١٩٨٤ هذا المعنى بدقة عندما قال الرئيس الامريكي رونالد ريغان أمام وفود "المؤتمر البرلماني الأميركي–المكسيكي" **أن العلاقات الرسمية تتشكل عبر عملية معقدة تشترك فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية**"[٣٤].

ثالثا: منظومة الضبط الأمني والتشريعي العابر للحدود (١٩٨٥–١٩٨٨).

تصاعدت حدة الأزمة الثنائية لتبلغ ذروة غير مسبوقة مما أدى إلى تراجع الخطاب الدبلوماسي التقليدي لصالح لغة أمنية صريحة عندما اختُطف عميل إدارة مكافحة المخدرات إنريكي "كيكي" كامارينا سالاثار (Enrique "Kiki" Camarena Salazar) [٣٥]في السابع من شباط ١٩٨٥ في

غوادالاخارا، واختُطف معه الطيار المكسيكي ألفريدو زافالا أفيلار (Alfredo Zavala Avelar) في اليوم نفسه، وهو ما حوّل ملف المخدرات فورًا إلى اختبار سيادة وتعاون، إذ تعاملت واشنطن مع الحادثة بوصفها استهدافًا مباشرًا لذراعها الاتحادي في إنفاذ القانون، وفي ضوء ذلك، ارتبط الحدث منذ ساعاته الأولى بمنطق الحدود والهجرة، و صرح الرئيس ريغان بعد الحادثة "**أن ضبط الحدود يجب أن يتحول إلى ضغطٍ ميداني يمس خطوط العبور، ويعيد ترتيب التعاون الأمني مع المكسيك، ويُنتج ردعًا يُقرأ داخل الولايات المتحدة كاستعادة هيبة الدولة**"[٣٦].

شكل العثور على الجثامين تحولاً في التوصيف القانوني والسياسي للأزمة، اذ تم التعامل معها بوصفها خروقات أمنية مست هيبة المؤسسات الاتحادية، مما استدعى استجابة مؤسسية مكثفة من وزارة العدل، [٣٧]، و اندفع جهاز إدارة مكافحة المخدرات إلى تشكيل مسار تحقيق طويل النفس عُرف لاحقا بعملية ليندا (Operation Leyenda)[٣٨]، وهي عملية وُصفت في الأدبيات الأمنية بأنها من أكبر التحقيقات في تاريخ الوكالة، إذ ساهمت في تفكيك شبكات تهريب واسعة ودوائر حماية محلية، وهو ما ساهم في تحول ملف مكافحة المخدرات من "جهد تعاوني" بين دولتين إلى "مهمة سيادية أمريكية عابرة للحدود"؛ مما عنى أن واشنطن منحت نفسها، عبر **عملية ليندا**، الحق في ملاحقة الجناة والتحقيق في هياكل الفساد داخل المكسيك بعيداً عن البروتوكولات الدبلوماسية التقليدية، وهو ما أرسى سابقة قانونية وأمنية جعلت من حماية العملاء الاتحاديين خطاً أحمر يعلو فوق اعتبارات السيادة الوطنية للشركاء الإقليميين [٣٩].

وفي الأسابيع التالية، اتّسعت دائرة الاتهام رسميًا وإعلاميًا، فبرز اسم رافائيل كارو كوينتيرو (Rafael Caro Quintero) , واسم إرنستو فونسيكا كاريو (Ernesto Fonseca Carrillo) , بوصفهما من كبار رموز شبكات التهريب المرتبطة بواقعة اختطاف إنريكي سالاثار ، ثم تقدّم اسم ميغيل أنخل فيليكس غالياردو (Miguel Ángel Félix Gallardo) لكونه محورًا تنظيميًا في الشبكة[٤٠] وفي المقابل، صعّدت إدارة ريغان عبر وزارة العدل الأميركية وإدارة مكافحة المخدرات مسار التحقيق و الذي حول نتائج التحقيق إلى ملف ضغط داخل العاصمة واشنطن، إذ استُخدم في جلسات الكونغرس , وفي المرافعات السياسية لتبرير تشديد أدوات الضبط على الحدود وتوسيع صلاحيات إنفاذ القانون الاتحادي[٤١] ثم مع نهاية عام ١٩٨٥، استثمر المشرعون في الكونغرس المناخ السياسي العام لتحويل تداعيات الحادثة إلى أطر قانونية ملزمة، اذ أن حادثة كامارينا أعادت ترتيب الأولويات داخل الكونغرس و ما تبعه من تشديد أكبر في المخدرات، وتشديد أكبر في أدوات ضبط الحدود ، وربط أوضح بين الأمن الحدودي وبين الهجرة , والعمل[٤٢].

و قد أكد بيان صادر في الثلاثين من أيار عام ١٩٨٦، عن لاري سبيكس(Larry Speaks) , نائب السكرتير الصحفي الرئيسي في واشنطن أن الفساد المرتبط بالمخدرات عُدّ مشكلة خطيرة داخل المكسيك، وأنه لم يُقدَّم بوصفه حالة مكسيكية استثنائية، بل ظاهرة صاحبت

جميع الدول المنتِجة , والمستوردة , والمستهلكة للمخدرات , وفي السياق ذاته، شدّد البيان على أن حكومة المكسيك شاركت الولايات المتحدة القلق نفسه، وأن الطرفين اتفقا على أن معالجة تلك الظاهرة لا تتحقق بالتصريحات، بل عبر تظافر الجهود للقضاء على المساوئ المرتبطة بتجارة المخدرات، [٤٣] ثم أوضح أن التعاون الأميركي–المكسيكي في الحد من إنتاج المخدرات داخل المكسيك امتد لسنوات طويلة، وأنه حقق نجاحات ملحوظة في مراحل سابقة، الا أن واشنطن أبدت قلقًا صريحًا من الزيادة الأخيرة في الإنتاج والتهريب [٤٤]وعلى هذا الأساس، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحكومتين كثّفتا الجهود لتعزيز التعاون لمواجهة ما وصفه بتحديات تجار المخدرات الدوليين النافذين والأثرياء، وأن برنامج المكسيك لمكافحة المخدرات ازداد فعالية، كما تعمّق التنسيق بين السلطات في البلدين في التحقيق مع كبار التجار ومنظماتهم[٤٥].

وقع الرئيس الامريكي رونالد ريغان في السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٨٦، وقّع الرئيس ريغان القانون الاتحادي ذي العدد (٩٩-٥٧٠) [٤٦]المعروف بقانون مكافحة إساءة استعمال المخدرات لعام ١٩٨٦، وهو تشريع وسّع منظومة العقوبات والتمويل وأدوات إنفاذ القانون على نحوٍ غير مسبوق في العقد. وقد ورد في النص التشريعي نفسه أنه "**عمل على «تعزيز إنفاذ قوانين المخدرات» وتوسيع الاستجابة الاتحادية**" وهو ما حوّل نتائج عام ١٩٨٥ إلى قواعد قانونية ثابتة، و أدى ذلك إلى تشديد الإجراءات الأمنية على شبكات التهريب العابرة للحدود" ، بما جعل التعاون مع المكسيك جزءًا من التطبيق لا من الخطاب، وفي اليوم نفسه، رسّخ توقيع القانون الاتحادي ذي العدد (٩٩-٥٧٠) [٤٧]منطقًا سياسيًا جديدًا داخل واشنطن، إذ ان التشدد أصبح نصًا اتحاديًا الزم المؤسسات التنفيذية ويوسّع صلاحياتها. وعلى هذا الأساس، توسعت صلاحيات إدارة مكافحة المخدرات في صياغة ما نفّذ على الأرض، فيما امتد أثر القانون إلى بيئة الحدود عبر مضاعفة منطق الاعتراض والملاحقة وإعادة بناء الأولويات التنفيذية ، وهو ما انعكس في تحويل الحدود من مجرد معبر جغرافي إلى نظام رقابة مؤسسي متكامل، مما عنى أن الدولة الأمريكية قد انتقلت من مرحلة "إدارة الأزمات" العارضة إلى مرحلة "الدولة الأمنية" العابرة للحدود، حيث أصبحت القوانين الاتحادية (٩٩-٥٧٠ و٩٩-٦٠٣) تُمثل المرجعية النهائية التي تُحاكم على أساسها فاعلية الدولة المكسيكية وسيادتها الداخلية. [٤٨].

افتتحت آلية التصديق على تعاون الدول اللاتينية في مكافحة المخدرات طورًا تشريعيًا مباشرًا داخل الكونغرس، عندما تحركت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ باتجاه قرارٍ لرفض تصديق الرئيس بشأن المكسيك بموجب المادة (٤٨١) [٤٩] ، من قانون المساعدات الخارجية، وقد سُجِّلت أولى الخطوات الإجرائية داخل مجلس الشيوخ في الرابع والعشرين من آذار عام ١٩٨٧ ثم تكررت في السادس والعشرين من من العام نفسه عبر إدراج القرار ضمن جدول الأعمال التشريعي، و قدّم مكتب التقييم التكنولوجي في الكونغرس تقريره المعنون **(حرب الحدود**

على المخدرات) في أواخر الشهر ١٩٨٧، وقد صدر رسميًا تحت الرقم أو تي إيه–أو–(٣٣٦)[٥٠] , وبطلبٍ مباشر من لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ مما حول ملف المخدرات من تعاونٍ تنفيذي إلى اختبارٍ سنوي خاضع لمراجعة الكونغرس، وُنتج عنه تهديدًا مباشرًا بعقوبات تجارية ، ويُظهر هذا المسار كيف تحوّل نظام التصديق إلى أداة رقابية وضغط سياسي، استخدمها الكونغرس لفرض معايير أداء على المكسيك، مما قيّد سيادتها وأدخل العلاقة الثنائية ضمن إطار شبه مؤسسي من المراقبة المستمرة، وفي المقابل، أدركت المكسيك أن التعاون لم يعد يُقاس بالتصريحات، بل بقدرتها على تفادي قرار رفض رسمي داخل الكونغرس الأميركي[٥١].

وفي الحادي عشر من حزيران ١٩٨٧، وثّقت محاضر "مجلس سياسة المخدرات الوطني في واشنطن أن السلطة التنفيذية ناقشت بصورة مباشرة تنسيق أدوات الاعتراض على الحدود ضمن إطار اتحادي متعدد الوكالات[٥٢]، في لحظةٍ جاءت بعد إنشاء المجلس بقرارٍ رئاسي حمل رقم الأمر التنفيذي (١٢٥٩٠) وهو ما قدّم خلفية مؤسسية لسياسات الضغط على الحدود الجنوبية[٥٣].

بينت وزارة العدل الأمريكية ان الربط الخطابي بين الهجرة والمخدرات داخل المجال العام، عندما صرّح المدعي العام الأميركي إدوين ميس (Edwin Meese) [٥٤]في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٨٧ "**أن إصلاحات الهجرة ستُخرج العمال غير النظاميين من الظل، ثم ربط ذلك صراحةً بمشكلة تهريب المخدرات عبر جنوب كاليفورنيا**"[٥٥].

رفضت المكسيك في ١٩٨٧ أن يُدار ملف المخدرات بصيغة "تقييمٍ تشريعي أميركي، وأعاد وزير الخارجية المكسيكي برناردو سيبولفيدا أمور (Bernardo Sepúlveda Amor)[٥٦] تثبيت هذا الموقف علنًا في الرابع عشر من أيار عام ١٩٨٧ عندما صرّح في خطابٍ **أن السياسة الخارجية للمكسيك قامت على «احترام السيادة وعدم التدخل و ان على الولايات المتحدة الأمريكية مراجعة خطاباتها التهديدية تجاه المكسيك**[٥٧] ثم عزّز ذلك الموقف عندما شدّد على **أن التعاون الدولي استند إلى «المسؤولية المشتركة»** [٥٨]وهي صياغة رسمية مكسيكية صريحة استخدمت ضد منطق التصديق والعقوبات ، وبعد ذلك، تحوّل هذا الاعتراض المكسيكي إلى حدثٍ تشريعي محدد داخل واشنطن عندما أُرفق قرار مجلس الشيوخ المشترك رقم (٩٢)[٥٩] بتقرير مطبوع صادر عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ١٩٨٧ بأن المكسيك تعاونت تعاونًا كاملًا" في جهود مكافحة المخدرات، الأمر الذي أدى إلى تخفيف حدة الخطاب الدبلوماسي بين البلدين[٦٠].

استأنف الكونغرس اختبار "التصديق" بصورة أكثر مباشرة، عندما قُدِّم في مجلس النواب قرارٌ مشترك لرفض تصديق الرئيس بشأن المكسيك لعام ١٩٨٨ بموجب المادة (٤٨١) من قانون المساعدات الخارجية، وهو القرار الذي حمل رقم قرار مشترك لمجلس النواب (٤٩٩)[٦١].

وثّقت التقارير الرقابية الاتحادية في العام ١٩٨٨ تطبيق قانون إصلاح الهجرة والرقابة لعام ١٩٨٦ (القانون الاتحادي ٩٩-٦٠٣) , عبر مسار "عقوبات أصحاب العمل"، إذ أبلغ مكتب المحاسبة العام (U.S. General Accounting Office) الكونغرس بأن دائرة الهجرة والتجنيس كانت قد بدأت تنفيذ متطلبات نموذج (I-9) للتحقق من أهلية العمل، وأن وزارة العدل كانت قد تلقت تقارير متابعة بشأن امتثال أرباب العمل وملفات التحقيق والعقوبات. وفي الوقت نفسه، أدارت واشنطن ملف المخدرات عبر آلية التصديق السنوي التي أُدخلت في ١٩٨٦ بموجب قانون مكافحة إساءة استعمال المخدرات لعام ١٩٨٦ (القانون الاتحادي ٩٩-٥٧٠) وتفعيل المادة (٤٨١) من قانون المساعدات الخارجية، فقُدِّمت في الكونغرس قرارات تهدف إلى رفض تصديق الرئيس بشأن المكسيك، وفي مقدمتها قرار مشترك لمجلس النواب (٤٩٩) مما عنى أن واشنطن انتقلت من سياسة "الاحتواء الحدودي إلى سياسة "التدخل الهيكلي عبر ربط شرعية النظام المكسيكي دولياً بمدى امتثاله للمعايير الأمنية الأمريكية، وهو ما وضع السيادة المكسيكية بين مطرقة الالتزامات الدولية وسندان الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في الداخل[٦٢].

بدأت حكومة ميغيل دي لا مدريد ردَّها في ١٩٨٨ بمواقف علنية اكدت رفض تحويل التعاون إلى أداة تقييمٍ تشريعي، ثم رافقت ذلك اجراءات خطوات تنفيذية تزامنت مع تصعيدٍ مباشر داخل الكونغرس الأميركي في واشنطن، اذ نُوقش مسار "التصديق" رسميًا في التاسع والعشرين من آذار عام ١٩٨٨ والثالث عشر من نيسان عام ١٩٨٨ خلال جلسات استماع ومراجعة عقدتها اللجنة الفرعية لشؤون نصف الكرة الغربي في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب بشأن متطلبات التصديق الدولية، وقد شملت تلك الجلسات حزمة قرارات كان بينها قرار مجلس النواب المشترك (٤٩٩) الذي استهدف رفض تصديق الرئيس بشأن المكسيك لعام ١٩٨٨ بموجب المادة (٤٨١) , من قانون المساعدات الخارجية، ثم صعّد مجلس الشيوخ في العام نفسه عندما صوّت بأغلبية (٦٣) مقابل (٢٧) على قرارٍ لرفض التصديق الرئاسي بشأن المكسيك، وعلى امتداد ذلك العام، استُخدمت قرارات الكونغرس الخاصة بالتصديق بوصفها أداة ضغطٍ و متابعة يومية لشؤون للمكسيك داخل السجل التشريعي، وقد دوّنت فهارس سجل وقائع الكونغرس لسنة ١٩٨٨ موادًا محددة مرتبطة بالمكسيك تحت بند المخدرات، منها الإشارة إلى قرار مجلس الشيوخ المشترك (٢٦٨) وقرارات مجلس النواب المشتركة (٤٩٩) , و٥٠٠) ضمن باب "رفض التصديق على جهود الاعتراض، و هو ما انعكس في تحويل "السجل التشريعي إلى مرآة عكست أزمة الثقة بين البلدين، مما دفع الإدارة المكسيكية لاحقاً نحو تبني إصلاحات أمنية وهيكلية جذرية لتجنب العقوبات الاقتصادية التي يفرضها "رفض التصديق"، وهو ما رسخ تبعية السياسات الأمنية في نصف الكرة الغربي للرؤية الاستراتيجية لواشنطن [٦٣].

يبدو ان العلاقات الامريكية المكسيكية للمدة (١٩٨١_١٩٨٨) اتسمت بالتعاون المشترك بالرغم من وجود تباين سياسي , اذ طغت المصالح الاقتصادية والامنية المشتركة على الخلافات لاسيما في ظل ازمة الديون المكسيكية ,وقضايا الهجرة ,ومكافحة المخدرات ورغم اختلاف المواقف حول تدخل الولايات المتحدة الامريكية في شؤون المكسيك الا ان المكسيك حافظت على علاقات قائمة على التنسيق والحوار مما مهد لمزيد من التقارب بينهما في اواخر ثمانينيات القرن الماضي .

الخاتمة

تُبرهن نتائج الدراسة على أن العلاقات الأمريكية–المكسيكية خلال حقبة الثمانينيات تجاوزت التفسيرات التقليدية القائمة على ثنائية الصراع أو الوفاق، لتستقر ضمن نموذج "التداخل المعقد". فقد نجحت القنوات المؤسسية في احتواء الأزمات الحادة ومنع حدوث قطيعة ديبلوماسية، رغم استمرار التوترات الهيكلية الناتجة عن تباين الأولويات الوطنية، و في ضوء ما سبق ، فقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

١. كشفت الدراسة أن أزمة الدين المكسيكي عام ١٩٨٢ لم تكن شأناً مالياً محضاً، بل كانت المحرك الأساسي لإعادة صياغة سياسات الهجرة؛ حيث حوّلت واشنطن تدفقات العبور من ظاهرة سكانية إلى "تهديد أمني واجتماعي" يستوجب التدخل التشريعي لضبط سوق العمل.
٢. شكلت حادثة مقتل العميل "كامارينا" عام ١٩٨٥ منعطفاً جذرياً أدى إلى ترحيل ملف المخدرات من إطار التعاون الأمني التقليدي إلى مربع "السيادة والأمن القومي"، مما منح المؤسسات التنفيذية والاتحادية الأمريكية دوراً رقابياً وتفتيشياً أوسع على الحدود.
٣. أظهرت الحقبة (١٩٨١–١٩٨٨) انتقال مركز ثقل إدارة العلاقة مع المكسيك من الدبلوماسية الرئاسية الهادئة إلى أروقة الكونغرس، الذي فرض معايير قانونية صارمة (مثل قوانين عام ١٩٨٦) جعلت من "التصديق السنوي" أداة ضغط سياسي ومقايضة تجاه المكسيك.
٤. نجح البلدان في تأسيس نمط مستدام من "التنسيق المؤسسي" (عبر اللجان الثنائية والمؤتمرات البرلمانية)، وهو ما سمح بإدارة الملفات الخلافية الحساسة ضمن أطر رسمية، ومهّد الطريق للتحول من مجرد إدارة الأزمات الحدودية إلى التفكير في شراكات إقليمية أوسع.

و عليه ، فقد أسست تلك المرحلة لنمط تاريخي طويل الأمد، يوازن بدقة بين حتمية الجوار والمصالح المشتركة من جهة، وبين الضغوط السياسية والسيادية من جهة أخرى، مما جعل من الثمانينيات المختبر الحقيقي لمستقبل العلاقات في أمريكا الشمالية.

المصادر

أولًا: الكتب الإنجليزية

1. Andreas, Peter. Border Games: Policing the U.S.–Mexico Divide. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000.
2. Andreas, Peter. Border Games: Policing the U.S.–Mexico Divide. 2nd ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009.
3. Domínguez, Jorge I., and Rafael Fernández de Castro. The United States and Mexico: Between Partnership and Conflict. New York: Routledge, 2009.
4. Grillo, Ioan. El Narco: Inside Mexico's Criminal Insurgency. New York: Bloomsbury Press, 2011.
5. Massey, Douglas S., Jorge Durand, and Nolan J. Malone. Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration. New York: Russell Sage Foundation, 2002.
6. Maxfield, Sylvia. Governing Capital: International Finance and Mexican Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.
7. Shannon, Elaine. Desperados: Latin Drug Lords, U.S. Lawmen, and the War America Can't Win. New York: Viking, 1988.
8. Tichenor, Daniel J. Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.
9. Weintraub, Sidney. A Marriage of Convenience: Relations between Mexico and the United States. New York: Oxford University Press, 1990.
10. Zolberg, Aristide R. A Nation by Design: Immigration Policy in the Fashioning of America. New York: Russell Sage Foundation, 2006.

ثانيًا: الوثائق الرسمية والتشريعات

1. United States Congress. Anti-Drug Abuse Act of 1986. Public Law 99-570. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986.

2. United States Congress. Immigration Reform and Control Act of 1986. Public Law 99-603. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986.
3. Select Commission on Immigration and Refugee Policy. U.S. Immigration Policy and the National Interest. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1981.
4. U.S. Congress. Senate. S. 529—Immigration Reform and Control Act of 1983. Washington, DC: Government Printing Office, 1983.
5. U.S. Congress. House. H.R. 1510—Immigration Reform and Control Act of 1983. Washington, DC: Government Printing Office, 1983.
6. U.S. Congress. Office of Technology Assessment. The Border War on Drugs. OTA-O-336. Washington, DC: Government Printing Office, 1987.
7. U.S. Congress. Senate. Committee on Foreign Relations. Resolution on Presidential Certification Regarding Mexico. Washington, DC: Government Printing Office, 1987.
8. U.S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Presidential Certifications Regarding International Narcotics Control. Washington, DC: Government Printing Office, 1988.

ثالثًا: جلسات الكونغرس والتقارير الحكومية

1. U.S. Congress. Senate. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration and Refugee Policy. Immigration Reform and Control Act: Hearings on S. 529. Washington, DC: Government Printing Office, 1983.
2. U.S. Congress. House. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration, Refugees, and International Law. Immigration Reform and Control Act of 1983: Hearings on H.R. 1510. Washington, DC: Government Printing Office, 1983.

3. U.S. Congress. House. Immigration Reform and Control Act of 1986: Oversight Hearings. Washington, DC: Government Printing Office, 1988.

رابعًا: الوثائق و الخطابات الرئاسية

1. Reagan, Ronald. "Remarks on the Departure of President José López Portillo of Mexico." June 9, 1981. Ronald Reagan Presidential Library.
2. Reagan, Ronald. "Remarks at the Annual Meeting of the Mexico–United States Interparliamentary Conference." May 17, 1984. Public Papers of the Presidents.
3. Speakes, Larry. "Statement on Illegal Drug Trafficking Between Mexico and the United States." May 30, 1986. Public Papers of the Presidents.
4. Reagan, Ronald. Executive Order 12590. "National Drug Policy Board." March 26, 1987. Federal Register.

خامسًا: المقالات والدوريات العلمية

1. Malone, M. P. "The Camarena Case: A Nightmare in Crime." FBI Law Enforcement Bulletin 58, no. 9 (1989): 1–6.
2. Sepúlveda Amor, Bernardo. "Discurso … Universidad de Stanford." Foro Internacional 28, no. 2 (1987): 297–302.

سادسًا: المصادر ألارشيفية والصحفية

1. National Archives and Records Administration. "State Visit Mexico: Reagan Remarks." 1981.
2. The New York Times. "Body of American Drug Agent Is Found in Mexico." March 7, 1985.

الهوامش :

(1) Jorge I. Domínguez and Rafael Fernández de Castro, The United States and Mexico: Between Partnership and Conflict (New York: Routledge, 2009,pp.70-73

٢رونالد ريغان : هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩, ينتمي إلى الحزب الجمهوري، وقد بدأ مسيرته المهنية كممثل في هوليوود قبل أن ينتقل إلى العمل السياسي، حيث تولّى منصب حاكم ولاية كاليفورنيا (١٩٦٧–١٩٧٥), ارتبطت رئاسته بسياسات اقتصادية محافظة عُرفت باسم "اقتصاديات جانب العرض"، إضافة إلى تصعيد واضح في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، وتوسيع دور الدولة في ملفات الأمن القومي، بما في ذلك الهجرة ومكافحة المخدرات. للمزيد ينظر

Lou Cannon, President Reagan: The Role of a Lifetime (New York: PublicAffairs, 2000), 143–150.

٣خوسيه لوبيز بورتيو هو سياسي مكسيكي وُلد عام ١٩٢٠ وتوفي عام ٢٠٠٤، شغل منصب رئيس المكسيك بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، ويُعد من أبرز شخصيات الحزب الثوري المؤسسي، وقد تميزت فترة حكمه بطفرة نفطية كبيرة في البداية ثم أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تأميم البنوك في نهاية ولايته. للمزيد ينظر

Jonathan Kandell, "José López Portillo, President When Mexico's Default Set Off Debt Crisis, Dies at 83," The New York Times, February 18, 2004.p.1

4 National Archives and Records Administration. "State Visit Mexico. President's Reagan Remarks on Departure of Portillo at North Portico, June (9), (1981)." NAID (137880270). Records of the White House Television Office

(5) Reagan, Ronald. "Remarks on the Departure of President José López Portillo of Mexico." June 9, 1981. Ronald Reagan Presidential Library

(6) Tichenor, Daniel J. Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

٧ميغيل دي لا مدريد : هو سياسي واقتصادي مكسيكي شغل منصب رئيس جمهورية المكسيك بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨. ينتمي إلى الحزب الثوري المؤسساتي (PRI)، وقد ارتبطت فترة حكمه بإدارة واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخ المكسيك، خاصة أزمة الديون عام ١٩٨٢، وما تبعها من سياسات تقشف وإعادة هيكلة اقتصادية ضمن توجهات ليبرالية جديدة نسبيًا. كما شهد عهده تحولات مهمة في العلاقة مع الولايات المتحدة، خصوصًا في ملفات الهجرة والتجارة والتعاون الاقتصادي. للمزيد ينظر

Roderic Ai Camp, Mexican Political Biographies, 1935–2009 (Austin: University of Texas Press, 2011), 228–231.

(٨)تقرير اللجنة المختارة للهجرة وسياسة اللاجئين كان التقرير النهائي الرسمي للجنة اتحادية أميركية أُنشئت لتقييم سياسة الهجرة واللاجئين واقتراح إصلاح شامل لها. وقد اكتسب أهمية مبكرة لأنه قدّم إطارًا متكاملًا يربط الهجرة بـ سوق العمل وبالسياسة العامة (الضبط، التوظيف، الخدمات، إدارة الحدود)، وأوصى بحزمة سياسات تجمع بين تنظيم الدخول القانوني وتشديد أدوات الضبط—وهو ما جعله مرجعية تشريعية وفكرية استندت إليها نقاشات الكونغرس في مطلع الثمانينيات. للمزيد ينظر

Select Commission on Immigration and Refugee Policy. U.S. Immigration Policy and the National Interest: The Final Report and Recommendations of the Select Commission on Immigration and Refugee Policy. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1981.

[٩]دائرة الهجرة والتجنيس : هي وكالة اتحادية أميركية تولّت تنفيذ قوانين الهجرة والجنسية داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك إجراءات الدخول والإقامة والترحيل ومنح الجنسية، وقد مثّلت الذراع البيروقراطي الأساسي الذي طبّق سياسات "الضبط" المتعلقة بالهجرة منذ،تأسيسها عام ١٩٣٣حتى تفكيكها عام ٢٠٠١ وإعادة توزيع وظائفها على وكالات جديدة. للمزيد ينظر

Tichenor, Daniel J. Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002،pp.51-52

[١٠]حرس الحدود الأميركي كان جهازًا اتحاديًا لإنفاذ القانون خُصص لعمليات المراقبة والاعتراض بين المنافذ الرسمية على الحدود، بهدف منع الدخول غير المصرح به وملاحقة أنماط التهريب، وقد ارتبط تاريخيًا بتصاعد سياسات "الضبط الحدودي" منذ تأسيسه في عشرينيات القرن العشرين، ثم توسّع دوره مع تداخل الهجرة والتهريب والمخدرات في المجال الحدودي. للمزيد من التفاصيل ينظر

Peter Andreas,Border Games: Policing the U.S.–Mexico Divide. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000,p.122

[11] U.S. Congress. House. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration, Refugees, and International Law. Immigration Reform and Control Act of 1983: Hearings… on (H.R. 1510). Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1983.

[١٢]خيسوس سيلفا هيرتسوغ فلوريس : وُلد في ١٩٣٥ كان اقتصاديًا ومسؤولًا ماليًا مكسيكيً ، وتولّى منصب وزير المالية والائتمان العام في حكومة الرئيس خوسيه لوبيز بورتيو خلال ١٩٨٢–١٩٨٦، وارتبط اسمه مباشرةً بلحظة انفجار أزمة الدين عندما قاد الاتصالات العاجلة مع الدوائر الأميركية والمؤسسات المالية الدولية في عام ١٩٨٢، ثم شارك لاحقًا في إدارة مسار التفاوض وإعادة الهيكلة خلال السنوات الأولى للأزمة ،توفي في مكسيكو ستي عام ٢٠١٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر

El País. "Muere Jesús Silva-Herzog, el secretario de Hacienda que lidió con la crisis de deuda mexicana." March 7, 2017

[13] Quited in , Maxfield, Sylvia. Governing Capital: International Finance and Mexican Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.p.70

[١٤]يُمثل قرار الرئيس المكسيكي خوسيه لوبيز بورتيو بتأميم البنوك في الأول من سبتمبر ١٩٨٢ ذروة الأزمة الهيكلية التي ضربت الاقتصاد المكسيكي عقب انهيار أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة العالمية, لم تكن هذه الخطوة مجرد إجراء تقني للسيطرة على "هروب رؤوس الأموال بل كانت محاولة سياسية لإعادة ترسيخ سيادة الدولة المكسيكية أمام الضغوط الخارجية والمؤسسات المالية الدولية , وأدت هذه القرارات إلى قطيعة مؤقتة مع النموذج النيوليبرالي الناشئ آنذاك، لكنها تسببت في موجة انكماش حادة عُرفت بـ "العقد الضائع" في أمريكا اللاتينية. للمزيد ينظر

Jorge G. Castañeda, The Dare: Mexico and the United States in the Twenty-First Century (New York: Alfred A. Knopf, 2000,p.145

[15]Sylvia Maxfield,. Governing Capital: International Finance and Mexican Politics. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990,p.44

[١٦]لجنة القضاء في مجلس الشيوخ : تأسست في العاشر من كانون الأول عام ١٨١٦ ضمن اللجان الدائمة الأولى لمجلس الشيوخ. وقد جمعت تاريخيًا اختصاصات واسعة شملت التشريع في مجالات القانون الفدرالي، والإجراءات القضائية، والحقوق الدستورية، فضلا عن ممارسة دور رقابي على وزارة العدل الأميركية وترشيحات المناصب القضائية والاتحادية، وهو ما جعلها خلال الثمانينيات إحدى أهم القنوات التشريعية في مجلس الشيوخ في القضايا القانونية الكبرى , وصياغة التشريعات ذات الطابع الوطني. للمزيد من التفاصيل ينظر

U.S. National Archives and Records Administration. Guide to the Records of the United States Senate: Records of the Committee on the Judiciary. Washington, DC: National Archives, 2016,p.4

[١٧]إدارة مكافحة المخدرات: تأسست في الأول من تموز عام ١٩٧٣ ، و هي وكالة اتحادية واحدة لتطبيق قوانين المخدرات ضمن وزارة العدل. وقد ثُبّت تأسيسها أيضًا عبر الأمر التنفيذي (١١٧٢٧) الصادر في السادس من تموز ١٩٧٣، ما أظهر أن مكافحة المخدرات أصبحت جهازًا اتحاديًا مركزيًا بدل تشتيت الاختصاص بين وحدات متعددة. وفي الثمانينيات، جعلها ذلك دورها أساسيًا في الملفات الثنائية مع المكسيك بسبب تداخل التهريب عبر الحدود مع شبكات الاتجار. للمزيد من التفاصيل ينظر

Richard Nixon, Reorganization Plan No. (2) of (1973). Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1973,pp.1-9

[١٨]القانون الاتحادي: هو الصيغة الرسمية لأي تشريع بعد إقراره من الكونغرس وتوقيعه من الرئيس، ويُرقَّم بصيغة رقم الكونغرس–رقم القانون. وقد ظهر ذلك مثلًا في قانون إصلاح الهجرة والرقابة لعام ١٩٨٦ بوصفه Public Law (99–603) بتاريخ السادس من تشرين الثاني ١٩٨٦، وهو توثيق رسمي مثبت في سجل القوانين الاتحادية. للمزيد ينظر

United States Congress. Immigration Reform and Control Act of (1986). Public Law (99-603). Approved November (6), 1986. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986

[19] Daniel J. Tichenor, Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), 242–245.

[٢٠] اللجنة الفرعية للهجرة وسياسة اللاجئين : هي داخل لجنة القضاء في مجلس الشيوخ الأميركي خلال الكونغرس السابع والتسعين (١٩٨١–١٩٨٢)، وتولّت الاختصاص التشريعي والرقابي المتصل بـ قوانين الهجرة والتجنيس وسياسات اللاجئين واللجوء, وظهرت وظيفتها عمليًا في كونها الجهة التي أُحيلت إليها مشاريع قوانين الهجرة داخل مجلس الشيوخ، كما عقدت جلسات استماع ومارست صياغة/تعديل على مشاريع مثل S. 2222 في عام ١٩٨٢، وهو ما ثبت أنها كانت قناة صنع القرار داخل مجلس الشيوخ في ملفات الهجرة واللاجئين في مطلع الثمانينيات. للمزيد ينظر

U.S. Congress. Senate. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration and Refugee Policy. United States as a Country of Mass First Asylum: Hearing Before the Subcommittee on Immigration and Refugee Policy of the Committee on the Judiciary, United States Senate, Ninety-seventh Congress, First Session,July 31, 1981. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1981.

(21) U.S. Congress, Senate, Committee on the Judiciary, Subcommittee on Immigration and Refugee Policy, Immigration Reform and Control Act: Hearings on S. 529 … February 24, 25, 28, and March 7, 1983, 98th Cong., 1st sess. (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1983.

(22 U.S. Congress. Senate. S. 529—Immigration Reform and Control Act of 1983. Congress.gov. Introduced February 17, 1983.

(23) Tichenor, Daniel J. Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

(24) U.S. Congress. House. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration, Refugees, and International Law.Immigration Reform and Control Act of 1983: Hearings on H.R. 1510, March 1, 2, 9, 10, 14, and 16, 1983.Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1983.

(25) U.S. Congress. House. H.R. 1510 (98th Congress): Immigration Reform and Control Act of 1983. Congress.gov

(26) United States. Congress. House. Committee on the Judiciary. Subcommittee on Immigration, Refugees, and International Law.Immigration Reform and Control Act of 1983: Hearings … on H.R. 1510 ،March 1, 2, 9, 10, 14, and 16, 1983.Berkeley Law Library Catalog record

27 Aristide R. Zolberg, A Nation by Design: Immigration Policy in the Fashioning of America (New York: Russell Sage Foundation, 2006), 352–357.

28 Peter Andreas, Border Games: Policing the U.S.-Mexico Divide, 2nd ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2009), 45–51.

(29) Miguel de la Madrid Hurtado, “Address Before a Joint Session of the Congress,” May 16, 1984, The American Presidency Project.

(30) Weintraub, Sidney. A Marriage of Convenience: Relations between Mexico and the United States. New York: Oxford University Press, 1990.

(31) Ronald Reagan, “Remarks … at the Annual Meeting of the Mexico–United States Interparliamentary Conference,” May 17, 1984, Public Papers of the Presidents: Ronald Reagan, 1984 (Washington, DC: GPO, 1986).

(32) Tichenor, Daniel J. Dividing Lines: The Politics of Immigration Control in America. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

(33) Zolberg, Aristide R. A Nation by Design: Immigration Policy in the Fashioning of America. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

(34) Quited in , Andreas, Peter. Border Games: Policing the U.S.–Mexico Divide. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2000.

[٣٥] يعد إنريكي "كيكي" كامارينا سالازار: المولود في ٢٦ تموز ١٩٤٧، أحد أكثر الشخصيات تأثيراً في تاريخ العمل الاستخباراتي والجنائي العابر للحدود؛ إذ بدأ مسيرته المهنية في سلك الخدمة العسكرية ضمن مشاة البحرية الأمريكية ثم انتقل للعمل في الشرطة المحلية قبل أن ينضم رسمياً إلى إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في عام ١٩٧٤, شغل كامارينا مناصب ميدانية حساسة، أبرزها عمله كعميل خاص في مكتب الوكالة بمدينة "غوادالاخارا" المكسيكية بدءاً من عام ١٩٨١، حيث تولى قيادة عمليات اختراق هيكلية لكارتلات المخدرات الناشئة، وهو

المنصب الذي جعله مهندساً لأكبر عمليات الكشف عن مزارع الماريجوانا في تاريخ المنطقة، قبل أن تنتهي حياته المهنية باختطافه ومقتله في شباط ١٩٨٥، ليتحول اسمه إلى رمز وطني في الولايات المتحدة ومحرك أساسي لتغيير العقيدة الأمنية والتشريعية للحدود الأمريكية–المكسيكية.للمزيد ينظر

The New York Times, "Body of American Drug Agent Is Found in Mexico, March 7, 1985, sec. A, p. 1.

(36) Quited in , Andreas, Peter,op,cit,p.

(37) Malone, M. P. "The Camarena Case: A Nightmare in Crime." FBI Law Enforcement Bulletin 58, no. 9 (September 1989): 1–6.

(٣٨)عملية ليبيندا : كانت تحقيقًا اتحاديًا عابرًا للحدود قادته إدارة مكافحة المخدرات الأميركية عقب اختطاف وقتل عميلها إنريكي "كيكي" كامارينا سالاثار في السابع من شباط عام١٩٨٥ والعثور على جثمانه في الخامس من آذار ١٩٨٥, وقد اكتسبت العملية طابعًا استثنائيًا لأنها حوّلت قضية قتل فردية إلى مشروع ملاحقة منظومية عملت على تفكيك شبكات الاتجار التي عدت مسؤولة عن الجريمة، وتتبّع مستويات القيادة والتمويل والحماية، وجمع الأدلة والشهادات وربطها بمسارات اتهام قابلة للإحالة القضائية. للمزيد من التفاصيل ينظر

Malone, M. P. "The Camarena Case: A Nightmare in Crime." FBI Law Enforcement Bulletin 58, no. 9 (September 1989): 1–6.

(39) Tichenor, Daniel J. Dividing Lines:op,cit,p

(40) Shannon, Elaine. Desperados: Latin Drug Lords, U.S. Lawmen, and the War America Can't Win. New York: Viking, 1988.

(41) Grillo, Ioan. El Narco: Inside Mexico's Criminal Insurgency. New York: Bloomsbury Press, 2011.

(42) Shannon, Elaine. Desperados: Latin Drug Lords, U.S. Lawmen, and the War America Can't Win. New York: Viking, 1988.

(43) Statement by Principal Deputy Press Secretary Speakes on Illegal Drug Trafficking Between Mexico and the United States," May 30, 1986, Ronald Reagan Presidential Library, Public Papers of Ronald Reagan: May 1986.

(٤٤) مثل البيان الصحفي الصادر في الثلاثين من أيار ١٩٨٦ أداة ضبط دبلوماسي صيغت بعناية لتفادي تحويل ملف المخدرات إلى اتهامٍ أحادي لاحراج المكسيك رسميًا واضعاف التعاون , وقد ظهر ذلك في نقطتين: الأولى أن اللغة الرسمية عمّمت الفساد بوصفه ظاهرةً مرتبطة "بجميع الدول المنتجة والمستوردة والمستهلكة"، والثانية أنها ثبّتت مصطلح "تضافر الجهود" كصيغةٍ مشتركة غلقت الباب أمام منطق العقوبات أو الإدانة، وفتحت بدلًا منه منطق "المسؤولية المتبادلة" الذي يسمح بتبرير تشديد التنفيذ الأميركي داخليًا مع الحفاظ على غطاء شراكةٍ مع مكسيكو سيتي. وبذلك، أُنتج البيان وظيفة مزدوجة: حماية الشرعية السياسية للتعاون الثنائي من جهة، وتهيئة الرأي العام الأميركي لفكرة أن التصعيد التنفيذي ضد التهريب يحتاج تعاونًا مكسيكيًا لا صدامًا مع المكسيك من جهة أخرى. للمزيد من التفاصيل حول طبيعة البيان يرجى مراجعه

Speakes, Larry. "Statement by Principal Deputy Press Secretary Speakes on Illegal Drug Trafficking Between Mexico and the United States." May 30, 1986. Public Papers

of the Presidents: Ronald Reagan, 1986. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.pp.6-7

(45) Ibid,p.8.

(46) United States Congress. Anti-Drug Abuse Act of 1986. Public Law 99-570. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986.

(47) United States Congress. Immigration Reform and Control Act of 1986. Public Law 99-603. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1986.

(48) Massey, Douglas S., Jorge Durand, and Nolan J. Malone. Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration. New York: Russell Sage Foundation, 2002.

(49) U.S. Congress, Senate, S.J.Res. 90, "A joint resolution disapproving the certification by the President under section 481(h) of the Foreign Assistance Act of 1961," 100th Cong., 1st sess. (introduced March 24, 1987; legislative action March 26, 1987). ◆

(50) U.S. Congress, Office of Technology Assessment, The Border War on Drugs, OTA-O-336 (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, March 1987),

(51) 1. K. Larry Storrs, Mexican Drug Certification Issues: U.S. Congressional Action, 1986–2002 (Washington, DC: Congressional Research Service, 1998),

(52) Ronald Reagan, Executive Order 12590, "National Drug Policy Board," March 26, 1987, in Federal Register 52, no. 61 (March 31, 1987): 10949–10950.

(53) "National Drug Policy Board: Minutes of Meeting, June 11, 1987," CIA Reading Room (declassified record), CIA-RDP89B00224R001103950002-6.

(٥٤)إدوين ميس: ولد في ٢ كانون الأول عام ١٩٣١،هو قانوني وسياسي أميركي وشغل مناصب أبرزها مستشار الرئيس رونالد ريغان , ثم المدعي العام للولايات المتحدة (١٩٨٥–١٩٨٨), تكمن أهم إنجازاته في ترسيخ مدرسة "الأصلانية" لتفسير الدستور وتطوير سياسات مكافحة الجريمة، وهو لا زال على قيد الحياة (حتى عام ٢٠٢٦). للمزيد من التفاصيل ينظر،

The Heritage Foundation. "Edwin Meese III." Accessed January 3, 2026. https://www.heritage.org/staff/edwin-meese-iii

(55) Quited in , "Meese Links Illegal Aliens to Drug Smuggling," Coronado Eagle and Journal, January 29, 1987.

(٥٦)برناردو سيبولفيدا أمور: هو دبلوماسي وقانوني مكسيكي بارز، ولد في ١٤ كانون الاول ١٩٤١ في مدينة مكسيكو, تولى عدة مناصب رفيعة، أهمها منصب وزير خارجية المكسيك (١٩٨٢–١٩٨٨)، وسفير المكسيك لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما انتُخب قاضياً في محكمة العدل الدولية ونائب رئيس لها, تمثلت أهم إنجازاته في كونه المهندس الرئيسي لـ "مجموعة كونتادورا" التي لعبت دوراً حاسماً في تعزيز السلام وحل النزاعات المسلحة في أمريكا الوسطى، وهو لا يزال على قيد الحياة (حتى عام ٢٠٢٦) . للمزيد ينظر

International Court of Justice. "Judge Bernardo Sepúlveda-Amor." Accessed January 3, 2026. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/static-pages/judges/biographies/sepulveda-

(57) Bernardo Sepúlveda Amor, "Discurso … con motivo de la celebración del centenario de la Universidad de Stanford, 14 de mayo de 1987," Foro Internacional 28, no. 2 (110) (1987): 297–302

(58) Bernardo Sepúlveda Amor, "Discurso del secretario de Relaciones Exteriores, Reunión Binacional México–Guatemala," Revista Mexicana de Política Exterior, no. 16 (1987): 98–99

(59) U.S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Resolution pertaining to the presidential certification that Mexico has fully cooperated with the United States anti-drug efforts: report (to accompany S.J. Res. 92) together with additional views (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1987).

(60) K. Larry Storrs, Mexican Drug Certification Issues: U.S. Congressional Action, 1986–2002 (Washington, DC: Congressional Research Service, 1998), section on 1987 congressional action

(61) U.S. Congress, House, Presidential Certifications Regarding International Narcotics Control: Hearing and Markup before the Subcommittee on Western Hemisphere Affairs of the Committee on Foreign Affairs, 100th Cong., 2nd sess., March 29 and April 13, 1988, on H.J. Res. 499 (Washington, DC: Government Printing Office, 1988), 45-47.

(62) U.S. Congress, House, Immigration Reform and Control Act of 1986: Oversight Hearings before the Subcommittee on Immigration, Refugees, and International Law, 100th Cong., 1st sess., 1987 (Washington, DC: Government Printing Office, 1988), 112-115.

(63) U.S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Subcommittee on Western Hemisphere Affairs. Presidential Certifications Regarding International Narcotics Control: Hearing and Markup … on H.R. 4162, H.J. Res. 491, 493, 495, 497, and 499. 100th Cong., 2nd sess. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1988.